

لوقوع فرسه بعد المجاورة اي هلك فغاب لا رجلا منه سهم فارس كما باع فرسه او وصيد
وسما او اجاره او اعاره سقط سهم فرسه في ظاهر الرية وروى الحسن بن يحيى ان ذلك
سهم فارس ولو اشتراك كان سهم فارس ان فله سهم الفرسان ولو جاوزه راجع الى فارس
او وعين له او ردت او استعار او استاجر فغاب سهم فارس فله سهم راجع الى فارس
سهم فارس كذا في الفقه وفيها قال الحكم الشيباني في الكافي وسواء غاب صاحب الفرس المقتول
به بالجرم فارس او راجع في سفينة او غيرها فله سهم فارس وعند الشافعي يعتبر كونه
فارسا او راجعا عند شهود الواقعة وفي رواية عند من يقتضي الجرم وهو تمام القتال لان
سبب استحقاق الغنمة هو القتال والاستيلاء وشهود الواقعة سبب قريب الى القتال
فيعتبر حال شهود الواقعة كونه اقرب في اعتبار المجاورة لكونها سببا بعيدا الى القتال
مخرج من البيت ولهذا اذا باع فرسه بعد على ورة قبل شهود الواقعة لا يستحق سهم فارس
بما عدا ولو باع بعد شهود الواقعة فله سهم فارس فغاب ان المحترف في الباب هو شهود
الواقعة لا على ورة ولذا ان سبب الاستحقاق هو الاستيلاء باليد وانما يقتضي ذلك
بالقر والقتال وكان السبب هو القتال في الحقيقة الا ان الوقوف على حقيقة القتال يتعدى
او يتصور ان الكلام لا يمكن ان يوافق بنفسه حال كل واحد انما كان اولى بالقتال وركنا عليه
بان يملكه لا يتفق قوله غيره من تأخره من اقله لان في اقامة العدل على كل واحد بما فيها
ولا يعتبر اقلها واحد من الجندين انما ان صاحبه قاتل لا يفتهم فيه الجرح المشع نلما اقول
على حقيقة القتال للتحراز وللحصر في السبب الظاهر وهو مجاورة الدرب على هيئة القتال
مقام القتال كما اقيم السهم مقام المشتقة واليوم مقام الحدوث والنتائج تمام الوطني في حيا
وهو المحترف حال المجاورة لا حال القتال كما يعتبر حال القتال فيعتبر حال شهود الواقعة
ايضا لانه تعدد الوقوف على القتال او تصورنا قلنا تعدد وتعدد شهود الواقعة لان حال القتال
الصفيين والاشيخا بالجرم فلم يلتفت الى كونه سببا قريبا لهذا المعنى بخلاف حال مجاورة
الدرب حيث تدبر اليك عليها لانها حال موضوع الجيش وكتبتا ساهبه في الدروب من غير ان يملكها
لتصور الوقوف لان مجاورة الدرب بنية القتال يحصل بها ارجاب الكفار ويمنعهم
كالتقلا لانهم يستحبون حال المجاورة اكثر من ساهبه ثم رجا لهم ولا حيا في البيادر هاجب
الكفار ونهضهم وقصرهم قال الله تعالى ولا يطؤون بوطينا يغيظ الكفار وقد حصل ذلك

بجائزة الدرب لا ينسب القتال ولهذا ينسب انك امر بالمباشر في الغنمة لوصولها اليها
اي كما بعد ذلك حال الدروب فلا يشترط ما كونه فارسا فيها لانه قد يتصلح الى المترك
في بعض المصالح بالشيعة وبما بالحصن والحرب في السفينة بخلاف ما اذا ابل الفرس بعد
المجاورة لانه ظهر عوضه كما المجاورة بالجرم الا انه كان ينتظر غلة السهم على ان ياب
زيتي كذا في البيع يوم القتال لان زمان غنا طيرة المرح والمرح فوالله انما يبيع
على قصد المجاورة وقت المجاورة بل يدل على تحقيق القتال حال اولى البيع احيى للقتال
كي يحصل له الهبة في بعض المصالح بغير ارباب البال فان قلت يرد عليك هذا سؤالا فاعلم
ان استحقاق الشيء بلا يورده حال والمستحق وهو الغنمة حال المجاورة عند من يكتسب ثبوت
الاستحقاق وانما في ان السبب انما يقيم مقام العلة اذا التصورة العلة وانما يتم تصور
فله هذا لا يتصور العلة وهو القتال حال المجاورة لان القتال بدون شهود الواقعة حال
ثبوت ليس المراد بالاستحقاق ثبوت الملك في الغنمة او ثبوت الحق فيها للمجاهدين في حال بل
الوادع كون الشيء حيا حصن بالغنمة من طيوه اذا وجدت على ان هذا السؤالا يرد على الخصم
لان الغنمة عند شهود الواقعة ايضو فحق هذا الغنمة كما حجة الاستحقاق الا اشتراط
وجود الغنمة في حال المجاورة من انما في ان القتال بشهود الواقعة والقتال الصفيين
المجاورة منصورا الا انه ليس بثبات وشروط اقامة الشيء مقام طيوه ان لا يكون ذلك الغير
ثابتا في الحال الا انه اذا كان ثابتا كيف يقيم شيء اخر مقامه فان قلت ما ذكرتم تقبيل في حياضة
انما السحاي وهو قول عن الغنمة لمن شهد الواقعة قلت هذا الجواب عليل لان التماس
لا يورى تقبيل الصحابي حجة فكيف يحتم به معلن على مذهب الكوفي من اصحابنا ان كان فيما بين
بالتماس وقد مر ذلك عند قوله ولا حيا لاهله سؤالا المسكون في الغنمة او قوله فيما بين
ان الغنمة لمن شهد الواقعة وليس فيه بيان سبب الاستحقاق فلا يلزم المعارضة و
الباقى يعرف في طريقه الخلف انشاء الله تعالى واهكذا روى ابن المبارك عن بعض
في الغنم الذي يفتي بعد اذ دخل دار الحرب راجعا فاشترى فرسا فاشترى فارسا استحقاق سهم
الفرسان عند البيهقي فيهم على رواية ابن المبارك عنه وليس ذلك بظاهر الرأية
عنه **قوله** سالة المجاورة اي مجاورة الدرب الا انه اطلق لشيعة المسئلة عند الفرس
واما تطويش قال الخليل الدرب الباب الواسع على المسئلة على كل من قتل من عدل في حيا

مجاورة